

مؤسسة: #SupportYemen

تاريخ الفعالية: 3 يناير 2012

عنوان الفعالية: مناقشة مواطنة النساء و مشاركتهن السياسية في الدستور اليمني.

تم تقديم توطئة للموضوع مرفق ملخصها بهذا التقرير و بعدها تم تقسيم الحضور و كان عددهم/ن الكلي 47 مشارك و مشاركة إلى سبعة مجموعات نقاش بؤري مهمتها مناقشة المواد الموجودة بالمرفق و المقترحات المتعلقة بهذه المواد و إضافة الملاحظات بشأن المقترحات بالإضافة إلى مناقشة المعوقات المحتمل مصادفتها في حال المضي نحو التعديلات المقترحة و تلا مجموعات النقاش البؤري نقاش جماعي اختتمت به الفعالية.

بالإمكان تلخيص الآراء المشاركين و المشاركات في مجموعات النقاش البؤري كما يلي:

### أولاً مواطنة النساء في الدستور:

- يتفق جزء من الحضور على أن هوية الدولة برزت من خلال التغييرات التي طرأت على مواد المواطنة في الدستور و التي كانت على سبيل المثال واضحة الملامح الاشتراكية في المادة 36 من دستور 1978 و لاحقاً ذات صبغة ثيوقراطية في المادتين 31 و 41 من دستور 1994.
- أجمعت الأغلبية على أن المادة 27 من دستور 1991 هي الأكثر توافقية و اعتدال و كانت هناك مقترحات لجعل المادة 27 تمهيداً للمادة 36 من دستور 1978 عد أن يجمعاً في مادة واحدة في الدستور الجديد. و من ناحية أخرى رأى البعض أن المادة 27 تكفي للحديث عن المواطنة و أن المادة 36 من دستور 1978 تحمل تفاصيل هامة مكانها القانون و ليس الدستور.
- هناك من اقترح استبدال كلمة "تؤمن" ب "تساهم" فيما يخص التزام الدولة تجاه النساء و الأسرة في المادة 36 من دستور 1978 كون الدولة لم تعد ذات نمط اشتراكي.
- لوحظ أن المجموعات اهتمت بكيفية التوفيق بين المادتين 27 من دستور 1991 و المادة 36 من دستور 1978 و لكن كل المجموعات أجمعت على أهمية المادتين و تفضيلهما على المادتين الحاليتين من دستور 1994.

### ثانياً المشاركة السياسية للنساء في الدستور:

- أغلب المجموعات اتفقت على أهمية التنصيص على نسبة لتمثيل النساء إلا أن الخلاف كان في مسألة تحديد هذه النسبة. هناك من اقترح التنصيص الواضح على نسبة 30% حد أدنى في السلطات الثلاث و ذلك في المادة 4 من الدستور الحالي. بينما اقترح البعض ترك النسبة مفتوحة كي لا تُلزم النساء بهذه المدة على المدى الطويل بشكل يمنع وصولهن لنسبة أكبر في المستقبل.
- دار نقاش مطول حول أهمية تطبيق نظام الكوتا بشكل يضمن اختيار الكفاءات و ليس مجرد التمثيل العددي و هو الأمر الذي أثار حفيظة بعض الحضور الذين اعتبروا أن مسألة التمثيل النوعي لا تذكر إلا في حال الحديث عن مشاركة النساء بينما لا أحد يكثر للتمثيل النوعي في حال وجود صناعات قرار من الرجال.
- اتفقت معظم المجموعات على ضرورة تحديد نوع القائمة النسبية و لزوم توضيح الأنواع المختلفة لنظام القائمة النسبية.

- رأى البعض أن إضافة ضمير التأنيث في المادة 107 المتعلقة بأحد شروط الرئاسة قد لا يكون في صالح النساء كون هكذا تعديل قد يستفز قوى الإسلام السياسي المتشددة للمطالبة بنص واضح يمنع النساء من تولي منصب الرئاسة، بينما رأى البعض الآخر أن إضفاء التأنيث على لغة الدستور الذكورية قد يشجع المجتمع على تقبل المشاركة السياسية للنساء بثتى أنواعها.

### ثالثاً: معوقات صياغة دستور جديد يضمن مواطنة النساء وحقهن فى المشاركة السياسية:

- عدم وجود حركة نسوية فاعلة ذات قاعدة جماهيرية تناصر و تطالب بهذه التعديلات.
- عدم وجود قوى سياسية متماسكة بمواجهة القوى القبلية و قوى الإسلام السياسي المتشددة.
- تمسك الأحزاب بدوائر خاصة للنساء تهمش دور النساء في الأحزاب و تقصينهن من صنع القرار داخل و خارج أحزابهن.

انتهت الفعالية بأن التزم فريق المؤسسة بإرسال مخرجات النقاش إلى كل الحاضرين/الحاضرات مع إبقاء باب الحوار مفتوحاً في الصفحة التي خصصتها المؤسسة على الفيس بوك و رفدها بالمزيد من المواد المتعلقة بالموضوع مع العلم أن عدد المشاركين/ات في النقاش إلكترونياً يقدر ب 150 مشارك/ة

مرفق بهذا التقرير ما يلي:

- 1- نسخة من المادة التوضيحية التي قدمت قبل بدء النقاش البوري.
- 2- نسخة من تقارير الميسرين/ات عن عمل المجموعات السبع.
- 3- خطة المناصرة المتعلقة بهذا الموضوع.

تقبلوا/ن منا خالص الود و الاحترام

عن #Support Yemen

سارة جمال علي أحمد

المسؤولة عن حملة مناصرة حقوق النساء بالمؤسسة

**#SUPPORT  
#YEMEN**

**BREAK THE SILENCE**